كبيرة قد وقفت في طريق حرية الاصرار المذكور ، بمعنى أن الضغط الهائل الذي تسببه متطلبات الحرب والتسلح والامن والاشراف على المناطق المحتلة ، قد كبل الانطلاق نحو مجتمع الرفاه وخلق له مشكلات عديدة ، غير أنه من الجدير بالذكر ، أن السياسة الاقتصادية الاسرائيلية لم تعلن عن تخليها عن الاصرار على تنفيذ المخطط الكامل .)

هذه القضايا الرئيسية التي تفعل في بنية الاقتصاد الاسرائيلي لا بد أن تظل ماثلة أمامنا ، خلال عملية متابعة المؤشرات في تطور الاقتصاد الاسرائيلي . يمكن لمؤشرات ثلاثة من ضمن مجموعة مؤشرات اقتصادية ، اجتماعية ونفسية ، أن تعيننا على رؤية ومتابعة ما يجري في حركة الاقتصاد الاسرائيلي : ١ ــ جملة الموارد المتاحة ، ٢ ــ اعباء الحرب، ٣ ــ السكان وحجم النمو الناتج عن التزايد الطبيعي وعن الهجرة الصافية .

المؤشر الاول : ان جملة الموارد المتاحة لاسرائيل تتألف من الناتج القومي بالاضافة الى تفوق المستوردات على المصدرات (فائض الاستيراد) ، الذي يعادل بدوره عجز الحساب الجاري زائدا تفوق المعونات الخارجية على هذا العجز . بالنسبة للناتج القومي فقد حقق في اسرائيل منذ نشوئها ولغاية العام ١٩٦٩ ، نموا سنويا متوسطا بلغ نحو ١٠ بالمائة . بالطبع تعتبر نسبة النمو هذه عالية جدا اذا ما قورنت بمعدلات النمو في البلدان الاخرى . (متوسط النمو السنوي للناتج القومي في بعض البلدان بين ١٩٥٥ و١٩٦٦ : اسرائيل ٩،٣٪ ، المانية الغربية ٥،٣٪ ، فرنسة ٥٪ ، السويد ٤،٥٪ ، الولايات المتحدة ٣،٥٪)(١).

غير أن السنوات الثلاث (١٩٦٥ ــ ١٩٦٧) شهدت هبوطا في متوسط نمو الناتج القومي على الشكل التالي : ١٩٦٥ هبط النمو الى ٨،٢٪ ، ١٩٦٦ الى ٦،٠ بالمائة ، والى ١،٢ بالمائة في العام ١٩٦٧(٢). وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة انكماشية متعمدة وضعت في العام ١٩٦٤ في محاولة للحد من الاعتماد على العون الخارجي . بلغ النمو السنوي المتوسط للناتج القومي في العام ١٩٦٨ حوالي ١٠ بالمائة وفي العام ١٩٦٩ ارتفع الى ١١

جدول رقم ١ احتياطي العملات الاجنبية المتجمع بفضل تفوق المعونات على فائض الاستيراد (١٩٦٨ ــ ١٩٧٠)
(بملايين الدولارات)

الشهر	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
كانون الثاني		٦٧٨،١	
شباط	٧٦٦،٢	٦٩٧،٨	
آذار			
نيسان			
ايار			٤٣٧،٧
حزيران		٥٤٢،٥	٤٤٠،٦
تموز		٥٠٩،٨	٤٥٣،٨
آب	٧٦٤،٣	٥٠١،٥	٤٥٢،٤
ايلول	٧٥٢،٤	٤٧٦،٥	
تشرين الاول	٧٢٠،٢	٤٥٣،٧	
تشرين الثاني	٦٨٩،١	٤١٧،١	
كانون الاول	٦٦٢،٩		

المصدر : Quarterly Economic Review, The Economist Intelligence Unit, No. 2, 1969. No. 1, 1970. No. 4, 1970.